



United Nations
Educational, Scientific and
Cultural Organization

Organisation
des Nations Unies
pour l'éducation,
la science et la culture

Organización
de las Naciones Unidas
para la Educación,
la Ciencia y la Cultura

Организация
Объединенных Наций по
вопросам образования,
науки и культуры

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

联合国教育、
科学及文化组织

35 C/54

٥٤/م٣٥

٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩

الأصل: إنجليزي

البند ٥,٦ من جدول الأعمال المؤقت

مشروع الاستراتيجية للنصف الثاني من عقد الأمم المتحدة للتعليم
من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٥-٢٠١٤)،
بما في ذلك إعلان بون

التقديم

الخلفية: وفقاً للقرارات ١٧١ م/ت ٦، و ١٧٢ م/ت ١٠، و ١٧٧ م/ت ٩،
و ١٩ م/ت ٣٤ (زيادة تعزيز عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة)،
و ١٨١ م/ت ٥ (أولاً)، و ١٨٢ م/ت ٨.

الغرض: يقدم المدير العام معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج "عقد
الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٥-٢٠١٤)" على الصعيد
الدولي وداخل اليونسكو خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ويقدم أيضاً معلومات
عن مشروع "استراتيجية اليونسكو للنصف الثاني من عقد الأمم المتحدة للتعليم
من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٥-٢٠١٤)".

القرار المطلوب: الفقرة ٤٩.

١ - اليونسكو هي الوكالة الرائدة فيما يخص "عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٥-٢٠١٤)" الذي يرمي إلى دمج مبادئ التنمية المستدامة وممارساتها وقيمتها في جوانب التعليم والتعلم كافة.

٢ - ويمثل عام ٢٠٠٩ منتصف عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة. وقد آن الأوان ليس فقط لجرد كل ما أنجز وإنما أيضاً لإعداد استراتيجيات للسنوات القادمة. وبدأت عملية التفكير في هذا الأمر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ خلال المؤتمر الدولي الرابع للتربية البيئية المعنون "التربية البيئية من أجل مستقبل قابل للاستدامة - شركاء في التعليم من أجل التنمية المستدامة" والذي عُقد في أحمد آباد بالهند (انظر الوثيقتين ١٧٩م/ت/إعلام ٤ معدلة و١٨٠م/ت/٥، تاسعاً)، ثم تواصلت عملية التفكير هذه عبر سلسلة من المؤتمرات أفضت في عام ٢٠٠٩ إلى "المؤتمر العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة: الانتقال إلى النصف الثاني من عقد الأمم المتحدة" الذي عُقد في بون بألمانيا (انظر الوثيقتين ١٨١م/ت/٥ ضمیمة ١ و١٨١م/ت/إعلام ١٥) والذي توجت فيه عملية استعراض منتصف المدة.

أولاً - مبادرات اليونسكو

٣ - استناداً إلى الدعم الهائل الذي حظي به التعليم من أجل التنمية المستدامة منذ بداية عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، ركزت اليونسكو أنشطتها لعامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ على المجالات الرئيسية الخمسة التالية:

- تعزيز قيادتها وتنسيقها للعقد على الصعيد الدولي بالإضافة إلى الترويج له؛
 - ودعم قدرات الدول الأعضاء في مجال رسم السياسات الخاصة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة ورصد عملية التنفيذ وتقييمها؛
 - والإعداد لمؤتمر استعراض منتصف المدة لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، الذي عُقد في بون بألمانيا؛
 - ودعم عملية إعداد المطبوعات وتطوير موارد التعلم لأغراض التعليم من أجل التنمية المستدامة فضلاً عن نشر الممارسات الجيدة والمبادئ التوجيهية الخاصة بهذا التعليم؛
 - والعمل على تعزيز نهج مشترك بين القطاعات لتطبيق التعليم من أجل التنمية المستدامة، وذلك من خلال إدارة برنامج اليونسكو المشترك بين القطاعات الخاص بهذا الموضوع.
- وقُدمت تقارير نظامية بشأن الإنجازات المحرزة في كل مجال من مجالات التركيز هذه إلى المجلس التنفيذي في دوراته جميعها وذلك في إطار الوثيقتين م/ت/٤ وم/ت/٥.

ثانياً - النتائج الرئيسية لاستعراض منتصف العقد

٤ - لقد وصل عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة إلى منتصف مدته. ويتناول هذا القسم، مستنداً إلى التقرير العالمي بشأن رصد وتقييم عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة لعام ٢٠٠٩، ما أحرز من تقدم وما نجم من عوائق في السنوات الخمس الأولى عند إعداد الأحكام والاستراتيجيات والآليات والسياقات التي تشكل دعماً لتطوير وتطبيق التعليم من أجل التنمية المستدامة.

المرحلة الأولى من عملية رصد وتقييم عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة

٥ - تسترشد عملية رصد وتقييم عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة بالإطار العالمي للرصد والتقييم الذي وضعه، بدعوة من اليونسكو، فريق الخبراء المعني بالرصد والتقييم إلى جانب أمانة العقد. وتتألف هذه العملية من ثلاث مراحل تتوزع على فترة العقد:

- المرحلة الأولى: ٢٠٠٧-٢٠٠٩، التركيز على سياقات وبنى الأنشطة المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة؛

- المرحلة الثانية: ٢٠٠٩-٢٠١١، التركيز على العمليات والتعلم لأغراض التعليم من أجل التنمية المستدامة؛

- المرحلة الثالثة: ٢٠١١-٢٠١٤، التركيز على آثار ونتائج عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة.

وسوف تعدّ اليونسكو وتنشر سلسلة من ثلاثة تقارير يتناول كل منها مرحلة من هذه المراحل في الأعوام ٢٠٠٩ و٢٠١١ و٢٠١٥ على الترتيب.

٦ - وقد أنجزت المرحلة الأولى من عملية الرصد والتقييم (٢٠٠٧-٢٠٠٩) فأثمرت التقرير العالمي لرصد وتقييم العقد في عام ٢٠٠٩ المعنون "التعلم لعالم مستدام: استعراض سياقات وبنى التعليم من أجل التنمية المستدامة" (وتوجد نسخ منه على الموقع الإلكتروني للعقد وفي الأمانة). واستجاب ٩٧ بلداً من أصل ١٩٣ بلداً لعملية الرصد والتقييم. واستكملت المعلومات المستخرجة من الاستبيانات بإجراء بحوث إضافية.

مؤتمر استعراض منتصف المدة في عام ٢٠٠٩ لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة

٧ - أتاح المؤتمر العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة، الذي عُقد في بون بألمانيا، فرصة لدراسة مساهمة هذا التعليم في الجهود الرامية إلى توفير التعليم الجيد للجميع، وشكل منبراً دولياً لتبادل المعلومات الخاصة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة، واستعراض التقدم المحرز، وإعداد استراتيجيات المرحلة القادمة من العقد. وحقق المؤتمر نجاحاً كبيراً تجلّى في الصدى الإيجابي الذي لاقاه خلال الدورة الحادية والثمانين بعد المائة للمجلس التنفيذي لليونسكو. وبالفعل، شكل مناسبة قيّمة استغلها الوزراء والمسؤولون الحكوميون ورأسمو السياسات وممثلو المجتمع المدني والخبراء والعاملون في هذا المجال التعليمي لتبادل الأفكار والخبرات والممارسات الجيدة الخاصة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة؛ وللنظر في الفوارق الإقليمية والوطنية والثقافية فضلاً عن التحديات التي تعترض تنفيذ العقد؛ ولمناقشة آليات تعزيز التعاون من أجل تنفيذ العقد.

معاني التعليم من أجل التنمية

٨ - إن الفوارق الإقليمية والوطنية والمحلية تعني أن التعليم من أجل التنمية المستدامة قد يفهم من زوايا عديدة مختلفة. وهذا الاختلاف في الفهم والتفسير يعود في أغلب الأحيان إلى التقاليد الخاصة بكل بلد في مجال الإدارة، وقد يُعزى أيضاً إلى التحديات الملموسة التي تواجهها الدولة أو المنطقة. ونتيجة لذلك، تتباين كثيراً تفسيرات التعليم من أجل التنمية المستدامة. فتقاليد الإدارة مثلاً تؤثر على ما إذا كان البلد

سيعتمد إزاء التعليم من أجل التنمية المستدامة توجهاً أكثر ميلاً إلى التوجه التربوي الذي يركز على التعلّم والمشاركة وبناء القدرات أم توجهاً أكثر ميلاً إلى التوجه العملي الذي يرمي إلى تغيير سلوكيات الناس. ومن المرجح أن تقوم الدول التي تعاني من الفقر المدقع ومشاكل فيروس/مرض الإيدز (السيدا) والتناقص السريع للتنوع البيولوجي بإعطاء التعليم من أجل التنمية المستدامة معنى غير المعنى الذي تعطيه لها الدول التي تعتمد اعتماداً كبيراً على استهلاك النفط وتعاني من الاستهلاك المفرط المتسم بالهدر. ولذا، تعد المناقشات الوطنية والمحلية أمراً أساسياً للتوصل إلى إجماع على معنى التعليم من أجل التنمية المستدامة.

٩ - وبالرغم من وجوب وجود مجال لعدة تفسيرات ومعاني للتعليم من أجل التنمية المستدامة، هناك إدراك مشترك بأنه لا يمكن للتعليم والتعلّم في سياق التنمية المستدامة إغفال أوجه الترابط بين الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للتنمية المستدامة. وقد اعتادت بلدان كثيرة وفقاً لتقاليدها على معالجة البعد البيئي للتنمية المستدامة وتفضل ذلك بكل ارتياح، لكن الأمر أصعب عليها في معالجة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لهذه التنمية. لذا ينبغي خلال النصف الثاني من العقد تشجيع الحوار المتعدد الأطراف بين الأفراد والمنظمات الذين يمثلون جميع جوانب التنمية المستدامة.

هيئات التنسيق الوطنية المعنية بالتعليم من أجل التنمية المستدامة

١٠ - ذكر نحو ٨٠ بلداً أنه أنشأ هيئة تنسيق وطنية للتعليم من أجل التنمية المستدامة. وهذا إنجاز كبير تحقق في فترة خمس سنوات تقريباً. ولكن توجد بعض أوجه التباين على المستوى الإقليمي. فهذه الهيئات موجودة في عدد كبير من بلدان أوروبا وأمريكا الشمالية، لكن التقدم في إنشائها بطيء في عدد من البلدان الأفريقية. ومن بين البلدان التي استجابت لعملية الرصد والتقييم، لا يقل عدد البلدان التي أنشأت هيئة تنسيق وطنية عن ٧٣ بلداً في نهاية عام ٢٠٠٨، مقابل ٤٤ بلداً فقط في عام ٢٠٠٦. ولم تعرف أفريقيا التي شهدت نسبة استجابة متدنية جداً سوى هيئة تنسيق واحدة عام ٢٠٠٦ مقابل سبع هيئات عام ٢٠٠٨.

١١ - واستعاضت بعض البلدان عن إنشاء الهيئة بتعيين جهة تنسيق وطنية (مثل الكامرون) أو مؤسسة ارتباط (مثل الهند، حيث يعمل مركز التربية البيئية بوصفه وكالة تنسيق وطنية لعقد التعليم من أجل التنمية المستدامة).

التعاون الدولي بين الدوائر الحكومية في ميدان التعليم من أجل التنمية المستدامة

١٢ - لا يزال التعاون بين الدوائر الحكومية في ميدان التعليم من أجل التنمية المستدامة يفتقر إلى البنية في معظم أنحاء العالم بسبب قلة التمرس في التفكير في المسائل التي تشمل جانبي الحدود لدى راسمي السياسات والدوائر الحكومية. ومع ذلك، أشار العديد من الدول التي استجابت لعملية الرصد والتقييم إلى أنها قد كثفت جهودها لإقامة الروابط بين الوزارات والجهات الفاعلة الأخرى فيما يتعلق بموضوع التعليم من أجل التنمية المستدامة.

١٣ - ولكن ما زال العديد من البلدان يبحث عن آليات لتنسيق العمل بين الحكومات والمؤسسات وعن أنماط من الحوكمة تتجاوز المصالح القطاعية الراسخة. ويمثل بناء القدرات فيما يتعلق بوضع السياسات في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة داخل الوزارات الهامة جميعها، بما فيها وزارة الاقتصاد، أولوية لتحقيق التآزر بين القطاعات وتحسين التنسيق.

التعليم من أجل التنمية المستدامة في وثائق السياسات الوطنية

١٤- يحتل موضوع التعليم من أجل التنمية المستدامة موقعاً بارزاً في الوثائق الخاصة بالسياسات الوطنية. فأغلب هذه الوثائق يتناول توسيع نطاق المشاركة في التعليم من أجل التنمية المستدامة ودمج هذا التعليم في السياسات التعليمية والمناهج الدراسية الوطنية، ولا سيما في التعليم الابتدائي والثانوي، ودمجه كذلك في استراتيجيات التنمية المستدامة والاستراتيجيات البيئية. ولكن يمكن القول في الوقت نفسه إن معظم الدول لم تضع حتى الآن سياسة أو استراتيجية وطنية محددة فيما يخص التعليم من أجل التنمية المستدامة. فلم يظهر في عملية الرصد والتقييم أنه تم وضع سياسات معينة لدعم التعلم غير النظامي وغير الرسمي في إطار التنمية المستدامة، ولكن هذا لا يعني أن هذه السياسات غير موجودة في البلدان والمناطق التي تشدد على أهمية مشاركة المجتمعات المحلية واستفادة الأطراف المعنية المتعددة من التعلم الاجتماعي. وأفادت البلدان التي استجابت لعملية الرصد والتقييم، من كافة المناطق في العالم، بأنها وضعت أو هي تضع في إطار التعليم من أجل التنمية المستدامة آليات من أجل دعم صون واستخدام وتعزيز معارف السكان الأصليين وطرائق عيشهم.

التعليم من أجل التنمية المستدامة في التعليم النظامي

١٥- تعهدت بلدان عديدة بدعم دمج التعليم من أجل التنمية المستدامة في التعليم النظامي، وعلى الأخص في التعليم الابتدائي والثانوي. ويمكن لعملية الدمج هذه أن تفضي إلى إعادة تصميم المناهج الدراسية ومواد التدريس والتعلم، وحتى إلى تغيير طريقة عمل المؤسسة التعليمية برمتها (مثلاً في حالة اتباع نهج "كلي" للمدرسة). والأسلوب الأكثر شيوعاً هو إدخال تعديلات طفيفة على النظام القائم لاستيعاب قضايا التنمية المستدامة، ويتم ذلك أحياناً باستخدام المرافق القائمة التي أنشئت في الماضي لاستيعاب التعليم البيئي.

١٦- وفي بعض الأحيان، يؤدي إدماج التعليم من أجل التنمية المستدامة إلى اعتماد نهج جديدة للتعلم مثل وضع المناهج والتخصصات المتداخلة في مجال التعليم والتعلم. وذكر عدد قليل من البلدان دعمه للتعليم من أجل التنمية المستدامة في مرحلة الطفولة المبكرة. إلا أن الوضع أفضل على صعيد إعداد المعلمين والتعليم العالي والتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني.

التعليم من أجل التنمية المستدامة في التعليم غير النظامي والتعلم غير الرسمي

١٧- يحظى موضوع تعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة في التعليم غير النظامي والتعلم غير الرسمي باهتمام معظم البلدان، وشبكات الجهات المعنية، ومنظمات المجتمع المدني. ولكن من الصعب معرفة ما إذا كان هذا الدعم كافياً من حيث الحجم والنوعية. فلا يوجد إلا القليل من المعلومات عن حجم الأموال المخصصة لتعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة في التعليم غير النظامي والتعلم غير الرسمي. كما أنه لا يوجد ما يكفي من المعلومات عن طريقة استخدام الموارد الكثيرة المتاحة مجاناً بشكلها المطبوع والرقمي. وهناك أيضاً حاجة إلى توفير معلومات عن الفئات التي تستخدم هذه الموارد وعن أعداد من يستخدمونها. وفضلاً عن ذلك، قد يتطلب تعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة في التعليم غير النظامي والتعلم غير الرسمي الأخذ بأساليب جديدة لتوزيع الأموال على المنظمات غير الحكومية والجماعات الدينية ومنظمات المجتمع المدني الراغبة في تطوير التعليم من أجل التنمية المستدامة في بيئات التعلم شبه المنظمة.

البحث والتطوير والنشر في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة

١٨- لا يتلقى البحث والتطوير في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة سوى القليل من الدعم المالي في جميع أرجاء المعمورة. فالأغلبية الساحقة من البلدان التي تقدم تقارير لا تقدم منحاً دراسية خاصة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة، ولا تشير في تقاريرها إلى تقديم دعم مالي للابتكار وبناء القدرات في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة. وتركز البحوث المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة في معظم الأحيان على التعليم النظامي وعلى التدابير التنظيمية المتخذة في مجالي السياسة العامة والإشراف فيما يتصل بممارسة التعليم من أجل التنمية المستدامة. وتشتد الحاجة إلى تقييم الجودة نظراً لتزايد ممارسة التعليم من أجل التنمية المستدامة. وتحظى الكثير من الخطط القائمة لتقييم جودة التعليم من أجل التنمية المستدامة (مثل وضع مؤشرات للتعليم من أجل التنمية المستدامة) بدعم الهيئات الدولية وليس بدعم الحكومات الوطنية.

١٩- وتحتاج البحوث المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة إلى الدعم من أجل تحسين نوعية هذا التعليم وتحسين قاعدة البيانات التي يستند إليها. ويمكن أن تركز هذه البحوث على ما يلي:

- (١) التحولات والاتجاهات المهمة في الأسس النظرية والخطاب النقدي للتعليم من أجل التنمية المستدامة؛
- (٢) وتحديد وتحليل العناصر والجهود الداعمة أو المعيقة للتعليم من أجل التنمية المستدامة؛ (٣) وتحديد وتحليل الإسهام المتنامي للتعليم من أجل التنمية المستدامة في المجتمع التربوي (مثل ممارسات التدريس/التعلم، والمناهج والنتائج الدراسية)؛ (٤) وتحديد وتحليل الإسهام المتنامي للتعليم من أجل التنمية المستدامة في استدامة المجتمع؛ (٥) واستخدام البيانات المستمدة من البحوث بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة لتمكين أصحاب القرار من اتخاذ قرارات مستنيرة؛ (٦) وتتبع التقدم المحرز في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة (أي الرصد والتقييم).

الربط الشبكي في ميدان التعليم من أجل التنمية المستدامة

٢٠- ما زال النقص موجوداً في إنشاء الشبكات وإقامة الشراكات المنسقة والمدعومة جيداً للتعليم من أجل التنمية المستدامة على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات/الولايات وعلى الصعيد المحلي، ولا بد من إنشاء هذه الآليات في النصف الثاني من العقد بالاستعانة باللجان أو الاتفاقات الوطنية الخاصة بالتنمية المستدامة القائمة بالفعل في الكثير من البلدان. وينبغي إعادة إنعاش هذه الاستراتيجيات في البلدان التي اعتمدتها بالفعل وذلك بأساليب تشاركية نظراً لتغير الظروف ومشاركة المزيد من الجهات المعنية. وينبغي للتعليم من أجل التنمية المستدامة الذي تقام له شبكات على الصعيد الوطني أن يستوعب أيضاً الرؤى المحلية والمزيد من رؤى الشعوب الأصلية بشأن التنمية المستدامة.

٢١- وقد ضمت التقارير الواردة من جميع المناطق أمثلة كثيرة وشواهد غنية على التعاون الإقليمي، مما يوحي بوجود زيادة ملحوظة في الربط الشبكي الدولي في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة. ولكن تشير بعض التقارير الإقليمية الجامعة إلى أن الأمثلة لا تيسر كلها بالضرورة الربط الشبكي في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة، وإنما يمكن الاستفادة منها كأساليب لتعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة. وتضم الجماعات أو المنظمات التي تشترك عادة في الشبكات المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة

ما يلي: الجامعات، والحكومات الوطنية (الوزارات)، والسلطات البلدية والمحلية، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية.

التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وفيما بين بلدان الجنوب

٢٢- إن التقدم في المراحل المقبلة في جميع المناطق يعتمد في جانب منه على إقامة واستخدام الشبكات ما بين المناطق وفي داخل كل منطقة. وسيظل التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب عاملاً حاسماً، ولكن سيكون من الضروري في السنوات القادمة توفير الدعم الجيد للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ولما يرتبط به من عمليات الربط الشبكي دون الإقليمي في سياق التنمية المستدامة بوجه عام والتعليم من أجل التنمية المستدامة بوجه خاص.

٢٣- وتوجد بعض المبادرات القوية، التي تستند إلى شبكات إقليمية، للتعليم من أجل التنمية المستدامة في جميع أرجاء العالم في الوقت الحاضر. وتساعد هذه المبادرات على الترويج للتعليم من أجل التنمية المستدامة وتعزيزه على الصعيد الوطني. ويجب دعم أو تطوير هذه المبادرات من قبل جهات التنسيق الفاعلة المعنية بالتعليم من أجل التنمية المستدامة، وهيئات التنسيق الوطنية المعنية بالتعليم من أجل التنمية المستدامة، ومكاتب اليونسكو الإقليمية للتربية، واللجان الوطنية لليونسكو، وكراسي اليونسكو الجامعية، وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

تمويل التعليم من أجل التنمية المستدامة

٢٤- لا توجد في معظم البلدان ميزانيات عامة و/أو حوافز اقتصادية خاصة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة، وإن وجدت كانت متدنية إلى أقصى الحدود. ومن المعترف به على نطاق واسع أن جمع الأموال لأنشطة ومشاريع التعليم من أجل التنمية المستدامة يعتبر عاملاً رئيسياً في ضمان النجاح في بلوغ أهداف عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة. ومن المهم أيضاً إدماج التعليم من أجل التنمية المستدامة في أبواب الميزانيات الوطنية. وصارت البلدان الآن تحسب حساب التعليم من أجل التنمية المستدامة من حيث التمويل والميزنة في وزارات عديدة.

٢٥- ولكن ينبغي ألا يُترك موضوع توفير الموارد المالية اللازمة للتعليم من أجل التنمية المستدامة للحكومات وحدها. ويمكن أن تصبح الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، وكذلك القطاع الخاص، من كبار المساهمين في هذا المجال. ويتطلب كسب دعم الجهات المانحة والجهات المعنية الكامل للتعليم من أجل التنمية المستدامة إدراج هذا التعليم لا في برامج العمل الوطنية فحسب، بل أيضاً في أطر الميزانيات، وخطط التنمية الوطنية، والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة (إن وجدت). ويجب دعم التعليم من أجل التنمية المستدامة من الميزانية شأنه في ذلك شأن التعليم للجميع. ولا بد من دعوة جميع الوزارات المعنية إلى تخصيص جزء من ميزانياتها للتعليم من أجل التنمية المستدامة باعتباره شأناً من شؤونها.

مشاركة اللجان الوطنية

٢٦- تُعد اللجان الوطنية لليونسكو من الشركاء الرئيسيين في الترويج لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة وتنفيذه على الصعيدين الوطني والإقليمي. فقد قامت اللجان الوطنية على الصعيد الوطني بإنشاء لجان وطنية للعقد، وتشترك بعض اللجان الوطنية لليونسكو بالفعل في عضوية اللجان المعنية بالعقد.

٢٧- وأدت اللجان الوطنية أدواراً استشارية وترويجية، باعتبارها حلقة وصل أساسية بين برامج اليونسكو، والمؤسسات الوطنية، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني بوجه عام بشأن مختلف القضايا المرتبطة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة. كما اضطلعت هذه اللجان بدور حلقة الوصل أو بوابة التواصل مع الحكومات، إذ قدمت معلومات إلى أصحاب القرار وأثرت عليهم، بمن فيهم وزراء التربية، والتعليم، والعلوم، والثقافة، والبيئة، والتجارة، والمالية. وفضلاً عن ذلك، تساعد بعض اللجان الوطنية على تعزيز التعاون الدولي من أجل وضع سياسات وبرامج مبتكرة، وعلى ممارسة التعليم من أجل التنمية المستدامة.

تعاون الأمم المتحدة وإسهامها في عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة

٢٨- يتجلى إسهام الأمم المتحدة في عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة في اشتراك عدد من الوكالات في تنفيذه. وقد عُقدت اجتماعات وحلقات عمل مرتبطة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة في كافة أرجاء العالم، وصدرت وثائق ومواد مرجعية خاصة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة بدعم من الأمم المتحدة بشكليها المطبوع والرقمي. ولكن لا يزال سابقاً لأوانه القول، والعقد في منتصفه، بوجود تضافر على مستوى منظومة الأمم المتحدة في الاستجابة لنداء التعليم من أجل التنمية المستدامة، فما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله في هذا المجال.

٢٩- وأما موضوع التعليم من أجل التنمية المستدامة في إطار منظومة الأمم المتحدة فيتطلب تفكيراً إبداعياً عبر البلدان والتزاماً حقيقياً بالتعليم من أجل التنمية المستدامة، وليس مجرد التزام شكلي. ويجب تعزيز هذا النوع من التفكير والالتزام داخل منظومة الأمم المتحدة إذا ما أريد لجهود الأمم المتحدة المتضافرة أن تصبح حقيقة ملموسة على أرض الواقع في السنوات المقبلة. وفي الكثير من البلدان، يتطلب إيجاد أساس للمساعدة الوطنية مشاركة فعالة من قبل فريق الأمم المتحدة القطري الفعالة وإدراج التعليم من أجل التنمية المستدامة في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ويُعد التعاون مع المنظمات المانحة في تلك البلدان أيضاً عاملاً حاسماً في عملية وضع الاستراتيجيات والأطر الوطنية الرامية إلى دعم التعليم من أجل التنمية المستدامة. وبذلك ترقى جهود الأمم المتحدة في مجال تطوير ودعم التعليم من أجل التنمية المستدامة في جميع أرجاء العالم إلى أكثر من مجرد مجموع إسهامات فرادى وكالات والشبكات واللجان الوطنية.

ثالثاً – المرحلة المقبلة: العناصر الرئيسية لمرحلة ما بعد إعلان بون

٣٠- أبرزت الأزمة المالية والاقتصادية بشدة جوانب الضعف في منظومات المفاهيم الاقتصادية السائدة، وبذلك أثارَت تساؤلات من حول فرضيات شائعة بشأن ما هو مفضل من أساليب الحياة، ونماذج التنمية، والقيم الشخصية. والفجأة نفسها في ظهور الأزمة شكلت صدمة لمن جعلوا الاستقرار والاستمرارية من

المسلّمات. ولذلك صاحبت الأمل في انتعاش سريع رغبة في إيجاد حلول عملية وطويلة الأجل ومزيد من القدرة على الاستمرار، لا سيما بالنظر إلى أزمات أخرى قائمة تتعلق بتغير المناخ والغذاء والطاقة.

٣١- ولقد تأثر التعليم بالظروف الجديدة، هذه الظروف التي تشكل خطراً لا على الميزانيات وتدفقات المعونة وفرص التعلّم فحسب، بل أيضاً على مقاصد التعليم ذاتها، فلاي نوع من أنواع المجتمع والاقتصاد، بل لأي مستقبل، يُعدّ الشباب؟ وكيف ينبغي للتعليم أن يستجيب للواقع المتغير من حولنا، ويستعد لمستقبل مختلف عما ألفناه، ويساهم في صنعه؟ ويعتبر هذا النوع من الأسئلة منذ زمن بعيد من العناصر المهمة في التعليم من أجل التنمية المستدامة، ولكنها أصبحت الآن أمراً عاجلاً ومهماً في شكل جديد مختلف عن ذي قبل. وهذا ما أدركه مؤتمر اليونسكو العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة الذي عُقد في بون، بألمانيا، في الفترة من ٣١ آذار/مارس إلى ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، والذي أصدر إعلان بون، هذا الإعلان الذي نص على أن "الاستثمار في التعليم من أجل التنمية المستدامة هو استثمار في المستقبل".

٣٢- واليونسكو باعتبارها الوكالة الرائدة والمنسق الدولي لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٥-٢٠١٤) مدعوة إلى تعبئة الدول الأعضاء والجهات المعنية لتوسيع نطاق مشاركتها في التعليم من أجل التنمية المستدامة، وإلى قيادة الحركة العالمية للتعليم من أجل التنمية المستدامة لإتمام تنفيذ البرنامج. ونظراً إلى أنه يهم الجميع، فإن على الجميع المساهمة ولهم أن يساهموا كثيراً أو قليلاً في إحداث تغيير في التفكير والقيم والمواقف والسلوك، تغييراً يساعد على تحقيق التنمية المستدامة. واليونسكو ملتزمة بأداء دورها كعامل تغيير من خلال التعليم في تعبئة الدول الأعضاء والشركاء والجماعات والأفراد لتنفيذ العقد. وعلاوة على ذلك، فإن اليونسكو ملتزمة بمواصلة تشجيع أسرة الأمم المتحدة على دعم الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة في هذا المجال فيما تبذله من جهود لترويج رؤية وأهداف هذا العقد.

مشروع استراتيجية اليونسكو للنصف الثاني من العقد

٣٣- في أعقاب عملية تشاور داخلية، بدأت اليونسكو الاتصال بالفريق المرجعي للعقد، وفريق الخبراء المعني بالرصد والتقييم، والفريق الاستشاري الدولي للمؤتمر العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة، ولجنة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالعقد، وذلك في إطار عملية التشاور مع الجهات المعنية المتعددة بغية وضع استراتيجية اليونسكو للنصف الثاني من العقد. وتستهدف هذه الاستراتيجية ضمان المسؤولية والالتزام في قطاعات برامج اليونسكو ومعاهدها ومكاتبها الميدانية بغية تنفيذ العقد تنفيذاً سريعاً ومركزاً.

٣٤- ويقوم مشروع الاستراتيجية على أساس إعلان بون، ويستند إلى استنتاجات المرحلة الأولى من مراحل عملية رصد وتقييم العقد، وإلى نتائج اجتماعات دولية أخرى تعنى بالتعليم من أجل التنمية المستدامة، وإلى المؤتمر الدولي الرابع للتعليم البيئي الذي عُقد في أحمد آباد (٢٠٠٧). ويؤكد إعلان بون تأكيداً شديداً على أهمية التعليم في جدول الأعمال العالمي للتنمية، ويشدد على المساهمة الجوهرية التي يتعين أن يساهم بها التعليم من أجل التنمية المستدامة في تحديد غاية التعليم ومحتواه وجودته. وسوف تنفذ استراتيجية اليونسكو وفقاً لخطة التنفيذ الدولية التي سوف تشكل، إلى جانب إعلان بون، إطاراً استراتيجياً عالمياً لليونسكو وشركائها في العقد في أثناء النصف الثاني منه. والهدف العام هو إذن دعم الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية في مواجهة التحديات العالمية للتنمية المستدامة، من خلال العقد.

٣٥- وتنطوي الاستراتيجية على مجموعة من الأولويات المركزة، ومن خلال هذه الأولويات سوف تحوّل اليونسكو المعرفة إلى فعل، وتشجّع المزيد من إدماج التعليم من أجل التنمية المستدامة في أنواع وسياقات التعليم بمستوياته كافة. وسوف تسعى اليونسكو إلى إيجاد بيئة تمكينية لتشجيع التعليم من أجل التنمية المستدامة، وسوف تضطلع ببناء القدرات اللازمة للدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى لبلوغ أهداف عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، وبذلك تساهم أيضاً في بلوغ أهداف التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية.

٣٦- وسوف تركز اليونسكو جهودها في النصف الثاني من العقد على أربعة مجالات رئيسية للعمل الاستراتيجي:

- (١) تعزيز أوجه التآزر بين الاستراتيجية ومختلف المبادرات التعليمية والإنمائية (التعليم للجميع، الأهداف الإنمائية للألفية، عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية، المبادرة العالمية بشأن فيروس/مرض الإيدز والتعليم)، ودعم الشراكات بين الجهات المعنية بالتعليم من أجل التنمية المستدامة؛
- (٢) تطوير وتعزيز القدرات لأغراض التعليم من أجل التنمية المستدامة؛
- (٣) بناء وتبادل وتطبيق المعارف المتصلة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة؛
- (٤) الدعوة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، وزيادة الوعي بمفهوم الاستدامة وفهمه.

٣٧- وفي كل مجال من مجالات العمل الاستراتيجي، سوف تسعى اليونسكو إلى الحفز على إطلاق مبادرات جديدة، وتشجيع أشكال جديدة من أشكال التعاون، وزيادة انتشار الممارسات الجيدة في التعليم من أجل التنمية المستدامة. وسوف تركز الاستراتيجية برمتها تركيزاً خاصاً على التكافؤ بين الجنسين، والشباب، والتنوع الثقافي. وفيما يتعلق بالتكافؤ بين الجنسين، سوف تركز الاستراتيجية تركيزاً شديداً على تحديد ونشر السياسات والممارسات الفعالة التي تراعي هذه المسألة وتدعم المساواة بين الجنسين في التعليم من أجل التنمية المستدامة. وأما فيما يخص الشباب، فإن اليونسكو سوف ترعى مبادرات وشراكات تفتح مجالات لتحديد واختبار وتطبيق الأفكار والنُهُج المبتكرة التي يحمل الشباب رايتها، وذلك بالتعاون مع منظمات متنوعة من منظمات الشباب والطلاب الدولية والإقليمية والمحلية. ومن زاوية التنوع الثقافي، فإنه من الواضح أن تقدم التعليم والتنمية المستدامة يقوّضه في أحيان كثيرة غياب التسامح والتفاهم بين الثقافات اللذين يشكلان أساساً للسلام. ولذلك فإن اليونسكو سوف تتابع بذلك جهودها لضمان أن يشكل التنوع الثقافي جزءاً لا يتجزأ من سياسات التعليم من أجل التنمية المستدامة وخطه وبرامجه على المستويات كافة.

ألف - تعزيز التآزر بين البرنامج ومبادرات التعليم والتنمية المختلفة

٣٨- يقتضي تحقيق التنمية المستدامة إحداث تغيير في المواقف الفكرية والمعتقدات والسلوك، والتعليم في هذا الشأن ذو أهمية حيوية. وإضافة إلى ذلك، تتطلب التنمية المستدامة إقامة شراكات على جميع المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية، وهذا ينطبق بلا شك على التعليم، فمن الضروري فيه إيجاد التآزر بين مختلف المبادرات التعليمية، والاستفادة من الخبرة الموجودة في داخل وكالات الأمم

المتحدة وصناديقها وبرامجها. وعلاوة على ذلك، فإن للتعليم في مجال التنمية المستدامة صلة مهمة بجدول الأعمال الإنمائي، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية، وهذه صلة يمكن إثبات وجودها. وأما النهج المتكامل والبنوي الذي اعتمد في التعليم من أجل التنمية المستدامة فهو نهج مناسب كثيراً لإيجاد هذا التآزر وتعزيزه.

٣٩- وعلى نحو يتفق ودورها كمنظمة تشجع على التعاون الدولي، سوف تقوم اليونسكو بما يلي:

(أ) تعزيز دورها الريادي والتنسيقي في البرنامج عن طريق التعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والموئل، وجامعة الأمم المتحدة، والتعليم للجميع، وتنظيم اجتماعات الوكالات (وغيرها)، من خلال مواصلة تعزيز مشاركة منظومة الأمم المتحدة في التعليم من أجل التنمية المستدامة، وعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، وإدماج هذا التعليم في استراتيجيات الأمم المتحدة على المستوى القطري، وبخاصة من خلال عمليات إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛

(ب) مواصلة وتوسيع نطاق الحوار مع الحكومات والجهات المعنية الرئيسية الأخرى (وبخاصة في المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، والقطاع الخاص) بغية تيسير قيام الشراكات العالمية والإقليمية والتعاون بين الجنوب والجنوب والشمال - الجنوب - الجنوب في إطار العقد، لا سيما لتعزيز الصلات بين التعليم من أجل التنمية المستدامة والتعليم للجميع، والتعاون مع عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية، والمبادرة العالمية بشأن فيروس/مرض الإيدز والتعليم، وغيرها من المبادرات الرئيسية في مجال التعليم، ومع العمليات ذات الصلة بالأهداف الإنمائية للألفية؛

(ج) مواصلة إدماج التعليم في مجال التنمية المستدامة في عمليات البرمجة لدى اليونسكو من خلال البرنامج المشترك بين القطاعات للتعليم من أجل التنمية المستدامة، وكذلك من خلال مشاركة اليونسكو في اتفاقيات دولية رئيسية ومتابعتها لهذه الاتفاقيات، مثل تلك التي تركز على التنوع البيئي، وتغير المناخ، والتصحر، والتراث الثقافي. وسوف تروج اليونسكو بخاصة مبادرة التعليم من أجل التنمية المستدامة باعتبارها الإطار الأفضل للتصدي لقضايا تغير المناخ من خلال التعليم.

باء - تنمية وتعزيز القدرات لأغراض التعليم من أجل التنمية المستدامة

٤٠- ينبغي تغيير وجهة التعليم كي يسير صوب إدماج مبادئ التنمية المستدامة وقيمها وممارساتها لا في مؤسسات التعليم الرسمي فحسب بل أيضاً في العديد من عمليات التعلم الأخرى وفي السياقات الاجتماعية. وإلى جانب ذلك، فإن الحكومة تظل هي المسؤولة مسؤولة رئيسية عن إنشاء نظام تعليم يمكن الناس من التصدي للتحديات الخطيرة في مجال التنمية المستدامة، وإن كان إنشاؤه مسعىً يتطلب مشاركة جهات معنية عديدة ويتعين على المجتمع بأسره النهوض به، ولكن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق الحكومة. ودعماً لهذه المهمة، تسلم اليونسكو بضرورة وضع سياسات مناسبة، وبرامج مصممة تصميماً حسناً. ومن

العناصر الحاسمة في هذا الصدد، تعزيز قدرات المعلمين والمربين ومهاراتهم ومعارفهم المهنية، والتشجيع على إرساء ثقافة الرصد والتقييم.

٤١- ووفقاً لدورها كمنظمة تبني القدرات، فإن اليونسكو سوف تقوم بما يلي:

(أ) دعم الدول الأعضاء والشركاء الآخرين في تنفيذ عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، لا سيما من خلال بناء القدرات في مرحلة التطوير والإعداد، وتقديم المشورة في مجال السياسة العامة بشأن كيفية وضع استراتيجيات وطنية متماسكة في ميدان التعليم من أجل التنمية المستدامة، وإدماج هذا التعليم في الخطط والبرامج والمناهج التعليمية، وتخطيط الرصد والتقييم. وسوف تشجع على زيادة التعاون بين القطاعات والوزارات؛

(ب) ودعم الدول الأعضاء في تغيير وجهة تعليم المعلمين وبرامج تدريبهم للتوجه صوب مفهوم الاستدامة، وبخاصة من خلال تطوير الأدوات اللازمة لدعم المعلمين، وتعبئة شبكات المعلمين، وتحديد وتبادل النهج المبتكرة للتعليم والتعلم في إطار التعليم من أجل التنمية المستدامة؛

(ج) ومساعدة الدول الأعضاء على مواصلة تطوير الأطر والأدوات والمؤشرات المرتبطة بالرصد والتقييم لتقدير مدى التقدم المحرز في التعليم من أجل التنمية المستدامة، وتوفير المعلومات بانتظام عن تنفيذ عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة وعن متابعة إعلان بون.

جيم - بناء وتبادل وتطبيق المعارف المتصلة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة

٤٢- المعرفة عنصر ضروري من العناصر المكوّنة للتعليم من أجل التنمية المستدامة. ويعتبر تشجيع البحوث، ودعم تطوير الفهم العلمي، وتبادل ونشر الكم الهائل من المعارف المتاحة، بما فيها المعارف التقليدية ومعارف الشعوب الأصلية، من الأنشطة الأساسية في عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة. وسوف تدعم اليونسكو تطوير برامج الأعمال البحثية الوطنية، وسوف تساعد في بناء قدرات مؤسسات التعليم العالي على المشاركة في البحث والابتكار المتصلين بالتعليم من أجل التنمية المستدامة.

٤٣- وتمشياً مع دورها كمختبر للأفكار، سوف تقوم اليونسكو بما يلي:

(أ) تشجيع البحوث المتصلة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة من خلال برامج اليونسكو ومعاهدها وشبكتها بغية توليد المعارف وتبادل النهج الجديدة، وتعزيز الحوار بشأن السياسة العامة استناداً إلى البيانات، ولا سيما عن طريق تحديد ودعم المؤسسات البحثية التي يمكن أن تكون مراكز للخبرة الفنية والابتكار في التعليم من أجل التنمية المستدامة، وتحديد مجموعة من الخبراء والأخصائيين بالاعتماد على اللجان الوطنية، ومؤسسات التعليم العالي، والمنظمات غير الحكومية؛

(ب) تعزيز أدائها كجهة تنسيق لعمليات جمع المعلومات عن البرامج والابتكارات والممارسات الجيدة والمواد المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة، ونشر هذه المعلومات من خلال أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصال وغيرها من الوسائل؛

(ج) تعبئة الخبرات الفنية الموجودة في قطاعات برنامج اليونسكو وشبكتها (مثل كراسي اليونسكو الجامعية في التعليم من أجل التنمية المستدامة) والاستفادة الكاملة من هذه الخبرات لا لبناء وتبادل المعارف فحسب بل أيضاً لتطبيقها بطرق عملية؛ وسوف يتلقى التعليم من أجل التنمية المستدامة والعقد مساهمات بارزة من مبادرة اليونسكو لإعداد المعلمين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وشبكة اليونسكو للمدارس المنتسبة، ومبادرة محو الأمية لتعزيز القدرات، ومحميات الغلاف الحيوي، ومواقع التراث العالمي.

دال - الدعوة إلى التعليم من أجل التنمية المستدامة، وزيادة وعي وفهم الاستدامة

٤٤- يتوقف نجاح عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة على صياغة وتبادل رؤية مشتركة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، وعلى تعبئة الدعم للعقد بطرق عامة وطرق تؤدي إلى أهداف محددة. ويعتبر المجتمع المدني ووسائل الإعلام والقطاع الخاص شركاء لهم دور حيوي في عملية التعبئة على نطاق واسع. وأما مواصلة إبراز وتحسين صورة التعليم من أجل التنمية المستدامة، لا سيما في أوساط المربين وصانعي السياسات والشباب، فتعتبر ضرورية لضمان جعل جدول أعمال التنمية المستدامة معروفاً على نحو أفضل ومقبولاً على نطاق أوسع.

٤٥- ووفقاً لدور اليونسكو كجهة تنسيق، واسترشاداً بمسؤولياتها في تنظيم العمل في إطار الفصل ٣٦ (تعزيز التعليم والوعي العام والتدريب) من جدول أعمال القرن ٢١، وبناء على الصيغة المنقحة لاستراتيجية الاتصال الخاصة بعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، سوف تقوم اليونسكو بما يلي:

(أ) تعزيز دورها في العلاقات العامة لإبراز مكانة البرنامج من خلال الاتصالات متعددة الجوانب (التي تشمل سفراء النوايا الحسنة، والجوائز، وحملات التوعية، والتغطية في وسائل الإعلام، وغير ذلك) للارتقاء بمستوى الاتصال بالجمهور والتوعية والتعبئة دعماً للتعليم من أجل التنمية المستدامة وعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة؛

(ب) وتطوير الأدوات الترويجية بحيث تستخدم في إبراز صلة وأهمية التعليم من أجل التنمية المستدامة، وفي الدعوة إلى تعبئة الموارد والتمويل الكافيين تأييداً للتعليم من أجل التنمية المستدامة؛

(ج) وتكثيف الجهود المبذولة وزيادة المبادرات لجعل التعليم من أجل التنمية المستدامة في مرتبة عالية في جدول الأعمال الدولي من خلال الترويج لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، وإبراز صلة وأهمية التعليم والتدريب من أجل التنمية المستدامة في المحافل الرئيسية التي تتناول موضوع التعليم والتنمية مثل المؤتمرات والعمليات الدولية، بما في ذلك مجموعة الثماني، ومجموعة العشرين، ولجنة التنمية المستدامة، والفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع، ومبادرة البلدان التسعة ذات الكثافة السكانية العالية، ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة والمحفل الاقتصادي العالمي (دافوس)، ومؤتمرات الأمم المتحدة العالمية (لا سيما مؤتمر القمة المعني بتغير المناخ (م أ-١٥) الذي سوف يُعقد في كوبنهاغن، بالدنمارك).

وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية النصف الثاني من عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة

٤٦- تنطوي عملية وضع الاستراتيجية في صيغتها النهائية على إجراء مزيد من المشاورات الداخلية والخارجية من خلال المراسلات الإلكترونية، واجتماعات الخبراء وشبكاتهم، ومؤتمرات اليونسكو القادمة (مثل المؤتمر الدولي السادس لتعليم الكبار)، والمناسبات الأخرى.

٤٧- وضماناً لحسن المشاركة في الاستراتيجية والشعور بالمسؤولية عنها، من المهم أن تكيّف اليونسكو استراتيجيتها العالمية وفقاً للسياقات الإقليمية. ولذلك فإنها ستأخذ في الاعتبار الخصوصيات والتحديات والأولويات الإقليمية. وإضافة إلى ذلك، ستضع جدولاً زمنياً عالمياً يبرز المراحل الرئيسية اعتباراً من عام ٢٠٠٩ حتى نهاية العقد.

٤٨- أما الاستراتيجية الكاملة والمفصلة للنصف الثاني من العقد فسوف تقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته ١٨٤. ومن ثم تقدم، مشفوعة بتقرير منتصف المدة عن التقدم المحرز في تنفيذ العقد (وفقاً لطلب الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٢٣٧/٥٩)، إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والستين في خريف عام ٢٠١٠.

الإجراء المتوقع أن يتخذه المؤتمر العام

٤٩- على ضوء ما ورد آنفاً في هذا التقرير، فإن المؤتمر العام قد يرغب في اتخاذ قرار على النحو التالي:

إن المؤتمر العام،

١ - إذ يذكّر بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٥٤/٥٧ الذي يعلن فترة السنوات العشر، التي تبدأ من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٥-٢٠١٤)، ويذكر أيضاً بأن اليونسكو قد عيّنت وكالة رائدة لتنفيذ عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة،

٢ - وإذ يقر بأن عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة يمثل فرصة فريدة للدول الأعضاء واليونسكو لتعزيز التنمية المستدامة من خلال الجهود التعليمية،

٣ - وإذ يؤكد من جديد أن عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة يشجع الجودة في التعليم، التي تمثل أحد أهداف التعليم للجميع، ويدعم بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في مجال التعليم،

٤ - وإذ يرحب بالمبادرات العديدة التي اضطلعت بها الدول الأعضاء حتى الآن في إطار عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك أعمال الرصد والتقييم القيّمة،

٥ - وإن يرحب بالأنشطة المختلفة التي اضطلعت بها اليونسكو لتنفيذ عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة، كما تدل على ذلك جملة أمور منها نجاح مؤتمر اليونسكو العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة الذي عُقد في الفترة من ٣١ آذار/مارس إلى ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، في بون، بألمانيا، بدعم سخي من ألمانيا،

٦ - وإن يقر بضرورة أن تعتمد الدول الأعضاء واليونسكو مبادرات هامة إضافية من أجل إعادة توجيه التعليم والتعلم صوب تحقيق التنمية المستدامة على نطاق العالم، تعزيزاً للامتثال لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٥٤/٥٧، و٢١٩/٥٨، و٢٣٧/٥٩، وضمن تعزيز تنفيذ العقد وفقاً لإعلان بون وخطة التنفيذ الدولية،

٧ - وإن يحيط علماً بأن المجلس التنفيذي قد قرر في دورته ١٨٢ (القرار ١٨٢ ت/٨) إدراج بند بشأن مشروع الاستراتيجية للنصف الثاني من العقد، في جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والثلاثين للمؤتمر العام، بغية اعتماد إعلان بون ودعوته إلى العمل،

٨ - يرحب بالتقرير وما وردت فيه من أدلة على التقدم المحرز في تنفيذ العقد من حيث سياق وبنى التعليم من أجل التنمية المستدامة، وكذلك بمشروع الاستراتيجية للنصف الثاني من العقد؛

٩ - يدعو جميع الدول الأعضاء إلى القيام بما يلي:

(أ) المشاركة بنشاط في الترويج لأهداف العقد، لا سيما عن طريق الأخذ برؤية وممارسة التعليم من أجل التنمية المستدامة في سياساتها وخططها وبرامجها التعليمية مع المحافظة على صلة وثيقة بالتعليم للجميع، والأهداف الإنمائية للألفية، وغيرها من الأهداف الإنمائية الدولية؛

(ب) تقديم الدعم والمساهمة في عملية الرصد والتقييم بالاشتراك مع غيرها من أهم الجهات المعنية والشركاء في بلدانها وفي منطقتها دعماً لهذا المسعى الذي يتطلب مشاركة جهات عديدة؛

(ج) ضمان التمويل المناسب لأنشطة وبرامج التعليم من أجل التنمية المستدامة على الصعيد الوطني؛

١٠ - يدعو المدير العام إلى مواصلة تطوير الاستراتيجية ووضعها في صيغتها النهائية، متعاوناً في ذلك تعاوناً وثيقاً مع جميع الشركاء، لا سيما وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وإلى تقديم هذه الاستراتيجية إلى المجلس التنفيذي في دورته ١٨٤، ثم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والستين في خريف عام ٢٠١٠؛

١١- يدعو كذلك المدير إلى القيام بما يلي :

(أ) اتخاذ جميع التدابير اللازمة لطلب الأموال من خارج الميزانية لضمان بلوغ أهداف العقد، وذلك بطرق منها زيادة الموارد البشرية والمالية المتاحة لليونسكو لدعم أعمالها المتصلة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة؛

(ب) التعبئة والاستفادة الكاملة من جميع الخبرات الفنية الموجودة في قطاعات برنامج اليونسكو وشبكتها (مثل شبكة اليونسكو للمدارس المنتسبة، وكراسي اليونسكو الجامعية للتعليم من أجل التنمية المستدامة، ومبادرة اليونسكو لإعداد المعلمين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ومبادرة محو الأمية لتعزيز القدرات، ومحميات الغلاف الحيوي، ومواقع التراث العالمي)، وذلك لا من أجل بناء وتبادل المعارف فحسب، بل أيضاً لتطبيقها بطرق عملية تعزز مساهماتها في التعليم من أجل التنمية المستدامة وفي العقد؛

١٢- يرحب بعرض اليابان استضافة وتمويل مؤتمر نهاية العقد، الذي سوف تتشارك اليابان واليونسكو في تنظيمه.

الملحق

إعلان بون

نحن المشاركون المجتمعين في مؤتمر اليونسكو العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة المنعقد في بون، بألمانيا، في الفترة من ٣١ آذار/مارس إلى ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، نصدر البيان التالي وندعو إلى العمل وفقاً لما يلي:

- ١ - على الرغم من النمو الاقتصادي غير المسبوق الذي شهده القرن العشرون، لا يزال الفقر والجوع يطالان أعداداً غفيرة من الناس ولا سيما أشدهم ضعفاً وتأثراً. ولا يزال استمرار الحروب يذكرنا بضرورة العمل على بناء ثقافة السلام. وتسلب الأزمات المالية والاقتصادية العالمية الأضواء على الأخطار التي تنطوي عليها نماذج وممارسات التنمية الاقتصادية غير المستدامة القائمة على الربح السريع. وتشكل الأزمة الغذائية وتفشي الجوع في العالم مشكلة تتزايد خطورة يوماً بعد يوم. كما أن الآثار الإيكولوجية الناجمة عن نماذج الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة تنتقص من الخيارات المتاحة أمام الأجيال الحاضرة والمقبلة وتهدد بقاء الحياة على الأرض كما يشهد بذلك تغير المناخ.
- ٢ - والآن وبعد انقضاء عقد من القرن الحادي والعشرين، يواجه العالم الكثير من التحديات المعقدة والمتشابكة ذات الصلة بالتنمية وأنماط الحياة. وتولدت هذه التحديات عن القيم التي أنتجت مجتمعات غير مستدامة. وهي تحديات مترابطة فيما بينها وتتطلب مواجهتها التزاماً سياسياً قوياً وعملاً حازماً. ونحن نمتلك المعارف والتكنولوجيات والمهارات الكفيلة بتغيير الأوضاع. وينبغي علينا الآن أن نحشد طاقاتنا ونستغل كل الفرص المتاحة لتحسين أشكال عملنا وإحداث التغيير.
- ٣ - إن الآثار المترتبة على التنمية غير المستدامة وكذلك الأولويات والمسؤوليات والقدرات، تختلف فيما بين المناطق وبين البلدان النامية والبلدان المتقدمة. وعلى البلدان كافة أن تعمل بالتعاون فيما بينها من أجل ضمان تحقيق التنمية المستدامة في الحاضر والمستقبل. والاستثمار في التعليم من أجل التنمية المستدامة هو استثمار في المستقبل، ويمكن أن يكون بمثابة عملية إنقاذ، لا سيما في البلدان الخارجة من النزاعات وأقل البلدان نمواً.
- ٤ - ونحن نحتاج إلى التزام مشترك بتوفير تعليم يعطي الناس القدرة على التغيير بناءً على الوعود المقطوعة في جومتبيين وداكار وجوهانسبورغ. وينبغي أن تكفل نوعية هذا التعليم تلقين الناس القيم والمعارف والمهارات والكفاءات اللازمة للعيش وفقاً لأنماط مستدامة، وللمشاركة في المجتمع والعمل الكريم. ويؤكد برنامج التعليم للجميع على أن توافر التعليم الأساسي يتسم بأهمية حاسمة لتحقيق التنمية المستدامة. وهو يؤكد أيضاً على أهمية التعليم قبل المدرسي وتعليم أهل الريف ومحو أمية الكبار. وتحقيق إنجازات في مجال تعلم القراءة والكتابة والحساب يسهم في تحسين نوعية التعليم الذي يعتبر عاملاً أساسياً لنجاح التعليم من أجل التنمية المستدامة.

٥ - ومن خلال التعليم والتعلم مدى الحياة يمكننا إرساء أنماط عيش مستدامة قائمة على العدالة الاقتصادية والاجتماعية، والأمن الغذائي، وسلامة البيئة، وسبل العيش المستدامة، واحترام كل أشكال الحياة، وتستند إلى قيم راسخة تعزز التلاحم الاجتماعي والديمقراطية والعمل التعاوني. كما أن المساواة بين الجنسين، لا سيما فيما يخص مشاركة المرأة والفتاة في التعليم، أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة. ويجب العمل فوراً على تحقيق التعليم من أجل التنمية المستدامة لكي تكفل استدامة فرص الحياة المتاحة للنشء والاستجابة لتطلعاتهم وتأمين مستقبلهم.

التعليم من أجل التنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين

٦ - إن التعليم من أجل التنمية المستدامة يعطي وجهة جديدة للتعليم والتعلم للجميع. فهو يروج لتعليم جيد النوعية يستوعب الجميع بلا استثناء. كما أنه يستند إلى القيم والمبادئ والممارسات الضرورية لمواجهة التحديات الحالية والمقبلة بصورة فعالة.

٧ - والتعليم من أجل التنمية المستدامة يساعد المجتمعات على التصدي للعديد من الأولويات والمشكلات: مثل قضايا الماء، والطاقة، وتغير المناخ، والتخفيف من آثار الكوارث وأخطارها، وضياح التنوع البيولوجي، وأزمات الغذاء، والمخاطر الصحية، والهشاشة الاجتماعية وانعدام الأمن. وهو أساسي لتنمية فكر اقتصادي جديد. كما أنه يسهم، عن طريق مقاربة منهجية وبنوية، في خلق مجتمعات سوية قادرة على التكيف والاستدامة، ويجدد جدوى النظم التعليمية والتدريبية ونوعيتها ومغزاها وهدفها. وهو يجعل أوساط التعليم النظامي وغير النظامي وغير الرسمي وكل قطاعات المجتمع تشارك في عملية التعلم مدى الحياة.

٨ - ويستند التعليم من أجل التنمية المستدامة إلى قيم العدالة والإنصاف والتسامح والاكتفاء والمسؤولية. كما يعزز المساواة بين الجنسين، والتلاحم الاجتماعي، والتخفيف من وطأة الفقر ويؤكد على أهمية مبادئ العناية والسلامة والنزاهة التي كرس في ميثاق الأرض. وينهض التعليم من أجل التنمية المستدامة على مبادئ تدعم استدامة الحياة والديمقراطية ورفاه الإنسان. كما أن حماية البيئة وإصلاحها، وصون الموارد الطبيعية واستخدامها المستدام، والتصدي لأنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، وإقامة مجتمعات عادلة ومسالة، هي من المبادئ الهامة الأخرى التي يقوم عليها التعليم من أجل التنمية المستدامة.

٩ - ويركز التعليم من أجل التنمية المستدامة على النهج الخلاقة والنقدية، والتفكير للمدى البعيد، وعلى أهمية التجديد والتمكين من أجل مواجهة اللايقين وحل المشكلات المعقدة. ويشدد على الترابط القائم بين البيئة والاقتصاد والمجتمع والتنوع الثقافي بدءاً من المستوى المحلي وحتى المستوى العالمي، ويضع في الحسبان الماضي والحاضر والمستقبل.

١٠ - ولما كان التعليم من أجل التنمية المستدامة وثيق الصلة باحتياجات السكان وواقعهم، فهو يوفر المهارات اللازمة لإيجاد الحلول لمشكلاتهم ويستفيد من الممارسات والمعارف الراسخة في الثقافات المحلية إضافة إلى الأفكار والتكنولوجيات الجديدة.

التقدم المحرز في عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة

١١- في السنوات الخمس الأولى من عقد الأمم المتحدة الدولي للتعليم من أجل التنمية المستدامة أحرزت بلدان كثيرة تقدماً على طريق تنفيذ هذا التعليم ووضعت أطراً مبتكرة للسياسات في هذا المجال. ويسهم العديد من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والأجهزة الإقليمية وشبكات الشركاء في تنفيذ أنشطة ملموسة لتعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة في ميادين محددة. كما يعبئ الكثير من الأفراد والمنظمات الجهود لهذه الغاية. وتبذل الجهود من أجل تحسين فهم هذا التعليم وتعزيزه وتنفيذه وتقييم جودته، وقد أعد إطار عالمي لرصد هذه الجهود وتقييمها. وتستكمل الجهود العالمية باستراتيجيات ومبادرات إقليمية.

١٢- ونحن نسلم بأهمية التعليم كعامل حاسم لتحسين رفاهية البشر. وقد بات لدينا من المعارف والخبرات ما يمكننا من إدخال تحسينات هامة على مضامين التعليم وأساليبه وأهدافه. وبتنا نعرف كيف العمل على إعادة توجيه النظم التعليمية من أجل تعزيز التعلم مدى الحياة. ونحن نتعلم الآن، من خلال التعليم من أجل التنمية المستدامة، كيف يمكن تحسين الروابط بين التعليم النظامي وغير النظامي وغير الرسمي، وندرك تماماً أهمية تعزيز وتشاطر المعارف الخاصة بعمليات التغيير في مجال التعليم.

١٣- وقد حسن العلم معارفنا بشأن تغير المناخ، والنظم الأرضية الداعمة للحياة؛ وسمح بجمع معارف هامة حول فيروس ومرض الإيدز، والملاريا، والسل، وأمراض القلب، وغير ذلك من القضايا الصحية الخطيرة. وأصبحنا نعرف المزيد عن النظم الطبيعية وتأثير البشر فيها، وكيف أن التنوع البيولوجي يزيد من رفاهية الإنسان. وإننا مقتنعون بضرورة تغيير الفكر الاقتصادي الحالي، وتفادي أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، وتشجيع ودعم ظهور بلدان "متقدمة بصورة مستدامة". وسمحت لنا العلوم الاجتماعية باستيضاح الجوانب الأخلاقية والثقافية والفكرية والوجدانية للتنمية الإنسانية، ومعرفة سوسيولوجيات التغيير.

١٤- وعلينا الآن أن نترجم هذه المعرفة إلى عمل. وليس ذلك ضرورياً فحسب لتوطيد إنجازات عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة في السنوات الخمس المقبلة وتحقيق المزيد من هذه الإنجازات، وإنما أيضاً لضمان استمرار التعليم من أجل التنمية المستدامة في الأجل الطويل.

نداء من أجل العمل

١٥- لا يزال التقدم في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة غير متكافئ ويتطلب اعتماد نهج مختلفة تبعاً لاختلاف البيئة التي يطبق فيها. ومن الجلي أنه سيتعين في السنوات القادمة على البلدان المتقدمة والنامية وعلى المجتمع المدني والمنظمات الدولية بذل جهود كبيرة من أجل ما يلي:

على مستوى السياسات في الدول الأعضاء

(أ) تعزيز مساهمة التعليم من أجل التنمية المستدامة في التعليم في جملته وفي تحقيق جودته، مع إيلاء عناية خاصة للعمل على توثيق الصلات بين التعليم من أجل التنمية المستدامة ومبادرة التعليم للجميع في إطار نهج نظمي متكامل، والترويج لأهداف برنامج التعليم من أجل التنمية المستدامة في المنتديات الدولية وعلى المستوى الوطني.

(ب) زيادة وعي الجمهور وفهمه للتنمية المستدامة والتعليم من أجل التنمية المستدامة، من خلال إدماج الدروس والمعارف المكتسبة خلال السنوات الخمس الأولى من عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة في سياسات وبرامج توعية الجمهور وشتى أشكال التعلم غير النظامي. وينبغي أن يشمل ذلك تعزيز دور وسائل الإعلام ومساهمتها في زيادة وعي وفهم الجمهور لقضايا الاستدامة. كما ينبغي أن يشمل بناء قدرات مهنيي وسائل الإعلام.

(ج) تعبئة الموارد والأموال اللازمة لصالح التعليم من أجل التنمية المستدامة، وخاصة عن طريق إدماج هذا التعليم في السياسات الإنمائية والأطر المالية الوطنية، وفي عمليات البرمجة القطرية المشتركة للأمم المتحدة (مثل النهج القطاعية الشاملة)، وكذلك في مبادرات التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية. والترويج للتعليم من أجل التنمية المستدامة وإدراجه ضمن أولويات المؤسسات والجهات المانحة.

(د) إعادة توجيه نظم التعليم والتدريب نحو معالجة قضايا الاستدامة من خلال سياسات متسقة على الصعيدين الوطني والمحلي. رسم سياسات التعليم من أجل التنمية المستدامة وتطبيقها بواسطة نهج منسقة بين القطاعات والوزارات بما يشمل أيضاً قطاع الأعمال والشركات، والمجتمع المدني، والمجتمعات المحلية، والأوساط العلمية.

(هـ) تطوير وتعزيز آليات التعاون الدولية والإقليمية والوطنية العاملة لصالح التعليم من أجل التنمية المستدامة والتي تحترم التنوع الثقافي. إنشاء لجان وشبكات ومجموعات من الممارسين على المستويين الإقليمي والقطري لخدمة التعليم من أجل التنمية المستدامة تكفل تعزيز الصلات بين المستويين المحلي والوطني، وبين المستويين الوطني والعالمي، والارتقاء بالتعاون شمال – جنوب – جنوب، وجنوب – جنوب.

على الصعيد العملي

(و) دعم العمل على إدماج قضايا التنمية المستدامة في التعليم النظامي وفي التعليم غير النظامي وغير الرسمي على جميع المستويات باستخدام نهج نظامي متكامل، ولا سيما من خلال تطوير أساليب تعليمية فعالة، وتدريب المعلمين، والممارسة البيداغوجية، ومن خلال المناهج والمواد التعليمية، وتنمية مهارات القائمين على التعليم، وكذلك من خلال الاعتراف بالدور الهام الذي يؤديه كل من التعليم غير النظامي وغير الرسمي والتعليم المهني والتعلم في موقع العمل. فالتنمية المستدامة موضوع مستعرض ذو صلة بجميع التخصصات والقطاعات.

(ز) إعادة توجيه مناهج وبرامج تعليم المعلمين لإدماج التعليم من أجل التنمية المستدامة في برامج التدريب قبل الخدمة وأثناءها. تشجيع مؤسسات إعداد معلمي التعليم الابتدائي والثانوي والتعليم العالي على العمل في إطار شبكات والسعي إلى تطوير ممارسة بيداغوجية متينة. وبصفة خاصة، مساعدة المعلمين على تطوير استراتيجيات للتعليم من أجل التنمية المستدامة يمكن تطبيقها في صفوف كبيرة الحجم، وتقييم عمليات التعلم في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة.

- (ح) تشجيع الحوار السياسي المبني على معطيات ملموسة في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة، بالاستفادة من استراتيجيات البحث والرصد والتقييم ذات الصلة، وتشاطر وتعيين أفضل الممارسات. وتطوير مؤشرات وطنية للتعليم من أجل التنمية المستدامة تفيد في التطبيق الناجع والاستعراض الفعال لنتائج هذا التعليم وعملياته.
- (ط) إقامة الشراكات في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة وتنمية هذه الشراكات بغية إدماج هذا التعليم في إطار التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني والتعلم في موقع العمل، على أن يشرك في ذلك المجتمع المدني، والقطاعان العام والخاص، والمنظمات غير الحكومية، وشركاء التنمية. وينبغي أن يصبح التعليم من أجل التنمية المستدامة جزءاً لا يتجزأ من تدريب القياديين في قطاع الأعمال، والصناعة، والنقابات، والمنظمات غير الربحية والتطوعية، والخدمات العامة. وإعادة توجيه التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني لتضمينهما التعليم من أجل التنمية المستدامة.
- (ي) إشراك الشباب في تصميم وتنفيذ التعليم من أجل التنمية المستدامة. تعبئة الحماس والحس التضامني والطاقات المتوافرة لدى الشباب ومنظماتهم وشبكاتهم من أجل تعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة. وتشجيع الشباب على تبني المسائل والقضايا المرتبطة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة.
- (ك) زيادة مساهمة المجتمع المدني الهامة وتعزيز دوره الأساسي في حفز النقاش وتشجيع مشاركة الجمهور والقيام بمبادرات في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة. والتماس السبل الكفيلة بتعزيز هذا المشاركة وهذا الالتزام.
- (ل) الاعتراف بأهمية نظم المعارف التقليدية والمحلية ومعارف السكان الأصليين وتقدير مساهمتها في التعليم من أجل التنمية المستدامة وأهمية المساهمات الثقافية المختلفة في تعزيز هذا التعليم.
- (م) ينبغي أن يعمل التعليم من أجل التنمية المستدامة بنشاط على تعزيز المساواة بين الجنسين وأن يهيئ الظروف والاستراتيجيات اللازمة لتمكين النساء من تشاطر المعارف والخبرات الكفيلة بإحداث التغيير في المجتمع وجلب الرفاه للبشر.
- (ن) تنمية المعارف من خلال الربط الشبكي في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة. تحديد ودعم المدارس والجامعات وسائر مؤسسات التعليم العالي والبحوث، والمراكز والشبكات التعليمية التي يمكن أن تعمل كمراكز للخبرة والتجديد وتكفل من ثم تنمية المعارف وتشاطرها وخلق الموارد اللازمة للتعليم من أجل التنمية المستدامة. واستكشاف الإمكانيات التي تنطوي عليها مواقع جغرافية وبيولوجية إقليمية معينة يمكن استخدامها بمثابة "مختبرات" محددة جغرافياً للتعليم من أجل التنمية المستدامة.

(س) تشجيع وتعزيز الامتياز العلمي والبحث وتطوير معارف جديدة لأغراض التعليم من أجل التنمية المستدامة من خلال مشاركة شبكات مؤسسات التعليم العالي والبحوث في هذا التعليم. وتعبئة الوظائف الأساسية للجامعات، أي التعليم والبحوث وخدمة المجتمع المحلي، من أجل تعزيز المعارف العالمية والمحلية بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة، والاستعانة في هذه العملية بكراسي اليونسكو الجامعية المعنية بهذا التعليم وشبكاتها البرنامجية. وإنشاء بنى مؤسسية وتنظيمية كفيلة بتيسير مرونة العمل ومشاركة الطلبة والبرامج المتعددة التخصصات، وتطوير مشروعات نموذجية تستجيب للطابع المعقد والعاجل للتعليم من أجل التنمية المستدامة. وينبغي إيجاد ودعم آليات لمكافحة المبادرات والبحوث التي تجرى على مستوى التعليم العالي في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة.

(ع) تطوير آليات مؤسسية إبان عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة وسائر العقود الجارية التنفيذ، مثل عقد الأمم المتحدة للعمل "الماء من أجل الحياة"، تكفل استمرارية التعليم من أجل الحياة بعد انقضاء مدة هذه العقود.

(ف) حشد الخبرة المتوافرة في منظومة الأمم المتحدة لتعزيز مكانة التعليم من أجل التنمية المستدامة في الاتفاقيات الرئيسية ذات الصلة بالتنمية المستدامة، مثل الاتفاقيات المعنية بالتنوع البيولوجي، وتغير المناخ، والتصحر، والتراث الثقافي غير المادي.

(ص) تكثيف الجهود في إطار النظم التعليمية والتدريبية من أجل مواجهة التحديات الكبرى والعاجلة المطروحة في مجال الاستدامة، مثل تغير المناخ، والأمن المائي والغذائي، من خلال وضع خطط عمل و/أو برامج محددة في إطار عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة والشراكات القائمة في مجاله.

١٦- إن المشاركين في المؤتمر العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة لعام ٢٠٠٩ يدعون اليونسكو، بوصفها الوكالة الرائدة المسؤولة عن التعليم من أجل التنمية المستدامة، إلى ما يلي:

(أ) تعزيز الدور القيادي والتنسيقي فيما يخص التعليم من أجل التنمية المستدامة المسند إليها وفقاً للخطة التنفيذية الدولية بالتعاون مع وكالات وبرامج أخرى للأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وجامعة الأمم المتحدة، والوكالات الراعية لمبادرة التعليم للجميع (منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والبنك الدولي) وغيرها، وإدماج التعليم من أجل التنمية المستدامة في استراتيجيات "مبادرة الأمم المتحدة لتوحيد العمل" على الصعيد القطري، ولا سيما من خلال عمليات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

(ب) مساعدة الدول الأعضاء وسائر الشركاء في تنفيذ التعليم من أجل التنمية المستدامة، لا سيما في المرحلة التمهيديّة من خلال بناء القدرات وإسداء المشورة بشأن تطوير استراتيجيات وطنية متماسكة، وأنشطة الرصد والتقييم، وتحديد وتشاطر الممارسات الجيدة في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة، وأنشطة الترويج وتنمية الشراكات على الصعيد العالمي، مع إيلاء عناية خاصة للبلدان الخارجة من النزاعات وأقل البلدان نمواً.

(ج) تمثيل برنامج التعليم من أجل التنمية المستدامة و/أو الترويج له في سائر المحافل المعنية بالتعليم والتنمية كالمؤتمرات والمفاوضات الدولية على غرار المحافل التالية: مجموعة الدول الصناعية الثماني، ومجموعة الدول العشرين، ومؤتمر كوبنهاغن المعني بتغير المناخ، والفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع، ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة، ومؤتمرات اليونسكو العالمية (وغيرها من الأحداث والأنشطة الجارية).

(د) استخدام الخبرة المتوافرة في معازل اليونسكو للمحيط الحيوي ومواقع التراث العالمي وسائر البرامج ذات الصلة بالعلم والثقافة والتربية، مثل مبادرة تدريب المعلمين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وشبكة المدارس المنتسبة، ومبادرة محو الأمية لتعزيز القدرات، من أجل تعزيز أهداف التعليم من أجل التنمية المستدامة، وضمان إدماج الأولويات الرئيسية لهذا التعليم في برامج واستراتيجيات أطول مدى في إطار اليونسكو.

(هـ) العمل من خلال برامج اليونسكو على تعزيز البحوث المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة بغية تحسين نوعية هذا التعليم ومعطياته الأساسية. ومواصلة تطوير النظام العالمي للرصد والتقييم لكي يشمل هذا التعليم، والعمل على تطوير استراتيجيات وممارسات دولية من شأنها إنجاح عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة وخروجه بنتائج عملية واضحة للعيان.

(و) تسليط الأضواء على ملاءمة وأهمية التعليم والتدريب في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ الذي سيعقد في كوبنهاغن بالدانمارك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بالتشاور والتعاون مع شركاء آخرين.

(ز) تكثيف الجهود والمبادرات الرامية إلى رفع درجة الأولوية المسندة إلى التعليم في مجال تغير المناخ في جدول الأعمال الدولي، وذلك في إطار عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة وفي سياق استراتيجية اليونسكو الخاصة بتغير المناخ، وكجزء من نشاط يشمل منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

١٧- ويتعهد المشاركون في هذا المؤتمر بالعمل من أجل تنفيذ هذا الإعلان.

١٨- ويشجع المشاركون على تعبئة التمويل اللازم دعماً للتوصيات الواردة في هذا الإعلان.

١٩- ويعرب المشاركون في مؤتمر اليونسكو العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة عن شكرهم للحكومة الألمانية لاستضافتها لهذا المؤتمر، ويعربون عن ارتياحهم إزاء إعلان حكومة اليابان استعدادها لاستضافة المؤتمر العالمي بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة الذي سيعقد في ختام العقد، بالاشتراك مع اليونسكو.